

# نذر حرب أشمل في احتكاكات الميليشيات الشيعية بالجيش الأميركي في العراق

## حلقات متقطعة من «حرب لا تنتهي» تذكّر بحرب الناقلات



الميليشيات ما شكّلت إلا لتتارب لحساب مشغّلها

استخدام الأسلحة الأكثر تطورا مثل الطائرات المسيّرة للمفومة. ويعمل أعضاء الكونغرس في الوقت الراهن على إلغاء بعض سلطات التفويض بالحرب التي استغلها رؤساء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في تبرير هجمات سابقة على العراق وسوريا وغيرها. لكن ذلك لن يمنع بالضرورة بايدين أو أي رئيس آخر من شن ضربات جوية دفاعية. وقال السيناتور ميرفي بعد أن تلقى إفادة بشأن الأحداث من فريق بايدين للأمن القومي إنه ما زال يشعر بالقلق، فالقوات الأميركية موجودة في العراق لقتال تنظيم الدولة الإسلامية وليس لقتال الفصائل المدعومة من إيران.

وأضاف ميرفي أنه إذا كان بايدين قلقا من الذهاب إلى الكونغرس للحصول على سلطات شن حرب، ربما ينبغي له عندئذ تهدئة شكوك الأميركيين بشأن التدخلات في الشرق الأوسط. وتابع «إذا واجه الكونغرس صعوبة في إجازة عمل عسكري ضد الفصائل المدعومة من إيران سيرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن من يمثلهم لا يريدونه. وهذه هي الحلقة المغقودة في هذا النقاش».

وقارن فينوكين الذي يعمل لدى مجموعة الأزمات الدولية ذلك «بحرب الناقلات مع إيران في ثمانينات القرن الماضي عندما كانت إدارة الرئيس رونالد ريغان في ذلك الوقت تعتبر كل جولة من القتال حدثا منفردا».

لكن خبراء يقولون إن وجهة النظر هذه لا تأخذ في الاعتبار أن الفصائل المسلحة المدعومة من إيران تشن حملة متواصلة ومتصاعدة على الوجود العسكري الأميركي في العراق. وحذر مايكل نايتس من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى من أن استخدام الفصائل للطائرات المسيّرة يزداد خطورة على ما يبدو مع استخدام التوجيه بنظام تحديد المواقع العالمي «جي.بي.إس».

وقال نايتس «تتزايد هجمات الفصائل العراقية على نقاط وجود التحالف في العراق كما ونوعا. وما لم تتم استعادة الردع مستردا احتمالات سقوط قلتي أميركيين». واعتبر فيليب سميث من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن الهدف الثانوي للفصائل بعد هدف إخراج الولايات المتحدة من المنطقة هو أن تظهر للولايات المتحدة والحكومة العراقية وغيرهما مدى لجانيتها

كثيرون أن تعبير الحرب التي لا تنتهي مجرد تعبير انفعالي، لكنه في الحقيقة وصف مناسب لنوع الضربات التي شهدناها مجددا الأحد، حيث لا يوجد هدف إستراتيجي ولا نقطة نهاية واضحة (...) مجرد وجود دائم وضربات متبادلة».

وأكد فينوكين الأبيض أن الضربات التي نفذت في مناطق حدودية بين سوريا والعراق، كانت تهدف إلى الحد من التصعيد وردع عمليات الفصائل المسلحة ضد القوات الأميركية في المستقبل. وقال بايدين إنها قانونية مشيرا إلى بند من الدستور الأميركي يوضح بالتفصيل سلطات الرئيس كقائد عام للقوات المسلحة، حيث أكد «لدي السلطة بموجب المادة الثانية وحتى أولئك القابعون في أبراجهم العالية الذين يقربون في الاعتراف بذلك قد أقروا به».

وقال برايان فينوكين المسؤول السابق بمكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية إن إدارة بايدين مثل الإدارات السابقة لا ترى تلك الحلقات باعتبارها صراعا مستمرا. ووصف الأمر بأنه نهج «شريحة السلامي»، مضيفا قوله «إنهم يصفون ذلك بأنه أعمال قتالية متقطعة».

وقال برايان فينوكين المسؤول السابق بمكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية إن إدارة بايدين مثل الإدارات السابقة لا ترى تلك الحلقات باعتبارها صراعا مستمرا. ووصف الأمر بأنه نهج «شريحة السلامي»، مضيفا قوله «إنهم يصفون ذلك بأنه أعمال قتالية متقطعة».

تبادل الضربات بشكل متقطع بين القوات الأميركية والميليشيات الشيعية في العراق يمثل في نظر المراقبين حلقات من حرب غير معلنة لا أحد يمكنه التوقع بالمدى الذي يمكن أن تنزلق إليه، فيما تظل تأكيدات المسؤولين العراقيين بأنهم لن يسمحوا بتحوّل حرب بين أطراف أجنبية مجرد شعار يتجاوز تجسيده قدرات الدولة العراقية.

على الأرجح الأخيرة في ظل رئاسته حديفة العهد.

لكن السؤال المهم بالنسبة إلى بعض الديمقراطيين من حزب بايدين هو هل يرقى نمط الهجمات والهجمات الأرضية العراقية مسرعا للحرب وتصفية الحسابات بين القوى الأجنبية المتضادة والمتنافسة، لكن مراقبين يشككون في قدرات الدولة العراقية على تنفيذ ذلك الالتزام، متساقلين عن توصيف الضربات والضربات المضادة المتكررة بين الميليشيات والقوات الأميركية إن لم تكن بالفعل حلقات متقطعة من حرب لا أحد يضمن المنزلق الذي يمكن أن توّول إليه.

وتعليقا على توجيه القوات الأميركية الأحد ضربات جوية لميليشيات الحشد الشعبي، قال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إن بلاده لن تسمح بأن تكون ساحة حرب.

وأكد على هامش مشاركته في اجتماع التحالف الدولي ضد داعش الذي احتضنته العاصمة الإيطالية روما على «ضرورة احترام سيادة العراق وإيقاف الانتهاكات».

وأضاف «ما يقلقنا دوما هو انزلاق الولايات المتحدة إلى حرب دون أن يكون الشعب الأميركي فعليا قادرا على إبداء الرأي». واقترح البلدان من الصراع الذي يخشاه الديمقراطيون في 2020 عندما قتلت الولايات المتحدة قائدا عسكريا إيرانيا كبيرا وردت إيران بضربات صاروخية في العراق أصابت أكثر من مئة جندي أميركي بارتجاجات في الدماغ. وجاء ذلك في أعقاب سلسلة من الهجمات المتبادلة مع فصائل مسلحة مدعومة من إيران.

وفي أحدث جولة استهدفت طائرات مقاتلة أميركية الأحد منشآت عمليات ومستودعات أسلحة في موقعين في سوريا وموقع ثالث في العراق، في ما وصفته وزارة الدفاع الأميركية بأنه رد مباشر على هجمات بطائرات مسيّرة شنتها فصائل مسلحة على قوات ومثبات أميركية في العراق.

ويوم الاثنين استهدفت قوات أميركية بنيران صواريخ في سوريا في ما بدا أنه رد انتقامي، لكن لم يصب أحد. ورد الجيش الأميركي باستهداف مواقع إطلاق الصواريخ بنيران المدفعية، وقالت إيما أشفورد الرميّة الحقيمة بالجلس الأطلسي عبر تويتر «يعتقد

والشطن - داب كبار المسؤولين العراقيين على إعادة التأكيد عند كل احتكاك بين الميليشيات الشيعية العاملة لحساب إيران في العراق والقوات الأميركية على عدم سماحهم بأن تكون الأراضي العراقية مسرحا للحرب وتصفية الحسابات بين القوى الأجنبية المتضادة والمتنافسة، لكن مراقبين يشككون في قدرات الدولة العراقية على تنفيذ ذلك الالتزام، متساقلين عن توصيف الضربات والضربات المضادة المتكررة بين الميليشيات والقوات الأميركية إن لم تكن بالفعل حلقات متقطعة من حرب لا أحد يضمن المنزلق الذي يمكن أن توّول إليه.

وتعليقا على توجيه القوات الأميركية الأحد ضربات جوية لميليشيات الحشد الشعبي، قال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إن بلاده لن تسمح بأن تكون ساحة حرب.

وأكد على هامش مشاركته في اجتماع التحالف الدولي ضد داعش الذي احتضنته العاصمة الإيطالية روما على «ضرورة احترام سيادة العراق وإيقاف الانتهاكات».

مايكل نايتس

استخدام الميليشيات للطائرات المسيّرة يزداد خطورة



غير أن المراقبين يقولون إن الواقع المتجسّد على الأرض يظهر عكس كلام الوزير، إذ أنّ أوقف حليفين للنظام العراقي، إيران والولايات المتحدة، ماضيان في تصفية حساباتهما على الأراضي العراقية ويتدرجان نحو حرب أشمل تستخدم فيها الولايات المتحدة قواتها المتواجدة في المنطقة بما في ذلك داخل الأراضي السورية والعراقية، فيما تخوضها إيران بواسطة الميليشيات الشيعية التابعة لها في العراق. ولم تكن الضربات التي أمر بها الرئيس الأميركي جو بايدين على فصائل مسلحة مدعومة من إيران في سوريا والعراق الأولى من نوعها ولن تكون

# مطار صنعاء الدولي مرفق حيوي معطل ينتظر انفراج الأزمة اليمنية

حربة حركة المواطنين ورفع الحصار عن المدن يقع في قلب القضايا الإنسانية الأساسية التي تضعها في مقدمة أولوياتها».

وعلى صعيد اقتصادي أدى إغلاق مطار صنعاء إلى تكبد الاقتصاد اليمني الواقع تحت سيطرة الحوثيين خسائر كبيرة، إضافة إلى تأثيرات إنسانية على الكثير من السكان الراغبين في السفر إلى الخارج.

وسبق لمدير مطار صنعاء خالد الشيايف أن قدر الخسائر المادية والاقتصادية جراء إغلاق المطار وتضرره من الحرب بأكثر من 3.5 مليار دولار، قائلا إن الإغلاق تسبب أيضا في وفاة أكثر من 80 ألف مريض كانوا بحاجة ماسة إلى تلقي العلاج في الخارج. وأوضح إلى تلقي العلاج في الخارج. وأوضح أن «أكثر من 450 ألف مريض لا يزالون بحاجة إلى السفر لتلقي العلاج خارج البلاد بسبب استمرار الحرب وتردي الظروف الصحية».

مهددون بالوفا نتيجة انعدام أدوية الأمراض المستعصية، وأكثر من ثلاثة آلاف مريض مسجلين بوزارة الصحة يعانون من تشوهات قلبية بحاجة ملحة إلى السفر للخارج لتلقي العلاج». لكن الحكومة اليمنية تقول إن استخدام الحوثيين للبيانات والأرقام بشأن الأوضاع الصحية الناجمة عن إغلاق مطار صنعاء هو على سبيل متاجرة هؤلاء بالملف الإنساني.

لم تحرز تقدما في عدة ملفات، بما في ذلك ملف إعادة فتح المطار. وفي الحادي عشر من الشهر ذاته أفاد مصدر مقرب من الحوثيين لوكالة الأناضول بأن «جماعة الحوثي أبلغت الوفد العماني بأن إعادة فتح مطار صنعاء ينبغي أن يتم دون أي مساومات كونه حقا سياديا مشروعا».

## الحوثيون أضعوا بتصلّب مواقفهم فرصة سانحة لإعادة فتح مطار صنعاء أتاحتها الوساطة العمانية الأخيرة

وقال متابعون للشأن اليمني إن الحوثيين أضعوا بهذا الموقف المتشدد فرصة كبيرة لفتح مطار صنعاء، كون الوساطة العمانية تميّزت بالجدية وحاولت التوفيق بين مصالح مختلف الأطراف.

وفي اليوم نفسه قالت وزارة الخارجية اليمنية في بيان إن «جماعة الحوثي ترفض فتح المطار إلا بشرطها وإن الحكومة قدمت تنازلات كافية وضامنة للسفر الآمن لكافة المواطنين وليس لتحويل المطار إلى منفذ خاص لتقديم الخدمات الأمنية والعسكرية واستقدام الخبراء». وشددت الوزارة على أنّ «فتح الطرقات وضمان

وعقد غريغيث مباحثات متكررة مع مسؤولين حكوميين وآخرين حوثيين بهدف التوصل إلى حل وسط لإعادة فتح المطار من أجل تخفيف المعاناة عن ملايين اليمنيين الذين يرغبون في السفر إلى الخارج، ومنهم من تملي عليه الضرورات ذلك مثل الحاجة إلى العلاج خارج البلاد. ويلجأ هؤلاء إلى السفر عبر مطاري عدن أو سيئون بعد رحلة برية طويلة تستغرق أحيانا 24 ساعة ويفارق بعض المرضى الحياة أثناءها.

وخلق هذا الملف صعوبات كبيرة للمبعوث الأممي، حيث تصطدم جهوده الرامية إلى وقف إطلاق النار بمطالبة الحوثيين بضرورة إعادة فتح مطار صنعاء ووقف ما تسميه الجماعة الحوثية حصارا دون شروط كتعبير عن حسن نية للتفاوض حول حل شامل للآزمة تمهيدا لإنهاء الحرب.

وبرزت الوساطة العمانية لحل الأزمة في اليمن بشكل أكبر خلال الأشهر الماضية، وتوسّطت مسقط في أبرز ملفات الصراع في البلاد بما في ذلك ملف مطار صنعاء الدولي. ومطلع يونيو الجاري وصل وفد عماني رفيع للمرة الأولى إلى صنعاء وعقد لقاءات مع مسؤولين حوثيين بينهم زعيم الجماعة عبدالمكح الحوثي. وتطرقت المباحثات إلى عدة ملفات سياسية وعسكرية وإنسانية، وحظي ملف مطار صنعاء باهتمام بارز. لكن هذه المباحثات التي أجراها الوفد العماني

التجارية وإيقاف عمليات التهريب، فإن قيادة التحالف على أتم الاستعداد لفتح حركة الملاحة الجوية أمام الطائرات التجارية». ولم يعلق الحوثيون آنذاك على هذا العرض من قبل التحالف لكن الجماعة ترفض بشكل قاطع إدارة المطار من أي طرف آخر وتقول إن ذلك حق سيادي لليمن.

وفي ديسمبر 2018 استضافت العاصمة السويدية ستوكهولم مفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين برعاية الأمم المتحدة. وناقشته هذه المفاوضات عدة ملفات، من بينها ملف إعادة فتح مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية.

وجرت نقاشات متعددة حول هذا الملف غير أنها لم تحرز تقدما حقيقيا وسط تباين وجهات النظر بين الحكومة اليمنية والحوثيين، حيث وافقت الحكومة آنذاك على إعادة فتح المطار بشرط أن تخضع الطائرات التي تنطلق منه للفتيش في مطار عدن جنوب البلاد أو مطار سيئون بشرقها. لكن جماعة الحوثي رفضت الشرط وشددت على ضرورة عودة المطار إلى وضعه السابق دون إجراءات تفتيش. وبعد فشل مشاورات ستوكهولم بخصوص ملف مطار صنعاء واصل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريغيث التوسط بين الحكومة والحوثيين بهدف حل أزمة هذا المنفذ الجوي الحيوي.

لأغراض عسكرية، وهو اتهام يستند بحسب المراقبين، إلى معطيات واقعية أبرزها وجود الكثير من الأسلحة والخبرات العسكرية الإيرانية بين أيدي المتطرفين يستخدمونها في حربهم داخل البلاد وفي استهداف الأراضي السعودية. ومع مرور الذكرى الأولى لإغلاق مطار صنعاء دعا التحالف العربي في أغسطس 2017 الأمم المتحدة إلى المساهمة في استئناف تسيير الرحلات التجارية ونقل الركاب عبره من خلال إدارة أمن المطار. وقال التحالف آنذاك في بيان إنه «في حال توفّر عوامل حسن إدارة المطار وضمان أمن وسلامة الطائرات

صنعاء - أرجا تعثر الجهود الدولية والأممية الرامية لحل قضية مطار صنعاء الدولي في اليمن إلى أجل غير مسمى عودة النشاط الطبيعي لهذا المرفق الاقتصادي والخدمي الحيوي الواقع صحبةً للآزمة اليمنية الحادة ذات الامتدادات الإقليمية.

وبعد التحالف العربي بقيادة السعودية حظر الحركة الملاحية بالمطار في أغسطس 2016 مع إبقاء الرحلات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

وجاء قرار التحالف إثر اتهامه الحوثيين باستخدام المطار الحيوي



هبوط طائرة في المطار أصبح حدثا يستحق التوثيق